

NBK Wealth in The News

Geopolitics and Portfolio
Construction

25 Jan 2026





«الوطني للثروات»... تقارير قيادة الفكر

العوامل الجيوسياسية وتأثيرها في آلية بناء المحافظ



NBK
Wealth

على مدى عقدين من الزمن، عمل المستثمرون تحت راية العولمة المفرطة، واتسمت تلك الحقبة بإيمان واسع بأن الاقتصاد العالمي يتطور نحو منظومة مترابطة بانسيابية عالية يمكن التنبؤ بمسارها بدرجة كبيرة.

وفي هذا السياق، كان يُنظر إلى الثورات الجيوسياسية على أنها مؤقتة وغير مؤثرة مقارنة بزخم النمو الناتج عن انخفاض أسعار الفائدة. اليوم انهار هذا النموذج بالكامل، وانتقلنا من مرحلة كان التركيز فيها على تعظيم الكفاءة إلى مرحلة أصبح فيها تعزيز المخانة والقدرة على الصمود هو الهدف الأساسي. ولم تعد الثورات الجيوسياسية عاملاً ثانوياً يمكن تجاهله، بل أصبحت العنصر الرئيسي التي يجب من خلالها بناء المحافظ الاستثمارية الحديثة.

نهاية حقبة المال السهل وبداية عصر الأسواق المجزأة

يمثل التحول الأعظم الذي نشهده الأسواق حالياً في نهاية بيئة التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المتدنية التي سادت عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد أسفر هذا التحول عن 3 تغيرات جوهرية جعلت استراتيجيات الاستثمار التقليدية غير مجدية.

1 - ارتفاع أسعار الفائدة: انتهى عصر المال المجاني، ما يعني أن الشركات التي كانت تعتمد في بقائها على التمويل الرخيص أصبحت تواجه ضغوطاً وصعوبات متزايدة.

2 - ضغوط تضخمية مستمرة: إن التوجه لإعادة توطين الصناعات داخل الدول (إعادة التصنيع محلياً) إلى جانب ارتفاع تكاليف العمالة يشير إلى خروج دائم من حقبة التكاليف المنخفضة التي ميزت العقدين الماضيين.

3 - الانقسام الجيوسياسي: يشهد الاقتصاد العالمي انقساماً متزايداً إلى كتلتان اقتصاديتين وسياسيتين متمايزتين، تُعطي من أولوية أمن سلاسل الإمداد على حساب الكفاءة السريعة المطلقة.

مقاربة جديدة للتنويع الاستثماري

لفترة طويلة كانت المحفظة التقليدية بنسبة 60% أسهم و 40% سندات هي المعيار الذهبي في عالم الاستثمار، لكن العلاقة الأساسية التي دعمت هذه الاستراتيجية لم تعد قائمة بالقوة التي كانت فيها سابقاً. تاريخياً، عندما كانت الأسواق تتراجع وتنخفض أسعار الأسهم، كانت السندات تؤدي دور الملاذ الآمن وترتفع قيمتها. أما اليوم، فقد أصبح التضخم أحد أبرز المخاطر. وعند ارتفاعه، غالباً ما تتراجع كل من الأسهم والسندات في الوقت نفسه.

ما يترك المستثمر دون شبكة أمان حقيقية. أصبحت القدرة على الصمود اليوم تتطلب التحول نحو أصول قادرة على امتصاص الصدمات الجيوسياسية، ومن أبرزها:

- البنية التحتية كملأذ آمن جديد: تمثل الأصول الأساسية مثل شبكات الكهرباء وأنظمة المياه، ومراكز النقل مصادر دخل مستقرة ومرتبطة بالتضخم. وتوفر هذه الأصول الحقيقية، مستوى ملموساً من الحماية، بل وفي كثير من الأحيان ما باتت توفره السندات الحكومية في المرحلة الراهنة.
- مظرة الائتمان الخاص: مع ازدياد تحفظ البنوك التقليدية، برز الإقراض الخاص كنسخة حديثة من الاستثمار في أدوات الدخل الثابت. وغالباً ما تتميز هذه القروض بأسعار فائدة متغيرة، ما يساعد على الحفاظ على قوة العوائد حتى في ظل ركف البنوك المركزية لأسعار الفائدة لمكافحة التضخم.

التحول نحو البنية التحتية لسيادية

في هذه المرحلة الجديدة، حلت السياسات الحكومية محل توجهات

المستهلكين كمحرك رئيسي للأسواق، فالتشريعات والبرامج الوطنية باتت تخلق جيوباً نمو شبه مضمونة، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي السيادي. لم تعد الدول تكتفي بالاعتماد على عمالة التكنولوجيا الأجنبية، بل تسارع إلى بناء منظومات ذكاء اصطناعي محلية متكاملة، تضمن سيادة البيانات وتعزز الأمن الوطني.

وقد أدى ذلك إلى موجة استثمار ضخمة في البنية التحتية، حيث لم تعد الاستثمارات تقتصر على شركات أشباه الموصلات بل امتدت إلى الجانب المادي للذكاء الاصطناعي، مثل مشغلي مراكز البيانات وأنظمة التبريد، والعقارات المتخصصة. وفي الوقت ذاته، فإن الطلب الهائل على الطاقة الناتج عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل قطاع المرافق العامة. فمما كان يُنظر إليه سابقاً قطاع دفاعي منخفض النمو، أصبح اليوم محركاً أساسياً للنمو. وقد أسهم هذا التحول بشكل خاص في إحياء قطاع الطاقة النووية في ظل سعي الحكومات إلى مصادر طاقة مستقرة ومنخفضة الانبعاثات، فإبرة على دعم الاحمال التشغيلية الضخمة للذكاء الاصطناعي.

صعود دول «حلقه الوصل العالمية»

مع تزايد فك الارتباط التكنولوجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، لا يخفى النشاط التجاري العالمي، بل يعاد توجيهه. وقد أدى ذلك إلى بروز ما يُعرف بالانقسامات

الوطني للثروات تقارير قيادة الفكر

العوامل الجيوسياسية وتأثيرها في آلية بناء المحافظ



غالباً ما تتحقق العوائد المرتفعة من خلال رهانات مدروسة عالية الفئحة والاستثمار في الأبطال الوطنيين (الشركات الضرورية لأمن الدول واقتصاداتها - National Champions). الحقيقية، فمع تغير قواعد الاستثمار، أصبح الفهم الجيوسياسي لا يقل أهمية عن تحليل الفوائد المالية. وقد يدرك المستثمر المنضبط أن الانقسام العالمي ليس مجرد مصدر للمخاطر، بل قد يشكل فرصة جديدة للنمو.

بيان إخلاء المسؤولية



الخلاصة: الاستثمار في عالم منقسم

يشير هذا التحول الجيوسياسي والتكنولوجي إلى ضرورة اعتماد نهج استثماري جديد، إذ إن الاعتماد على استراتيجية «امتلاك السوق بالكامل» قد يواجه تحديات متزايدة في عالم منقسم بالانقسام. في هذا الواقع،

الاقتصاد العالمي يشهد انقساماً متزايداً إلى كتلتان اقتصاديتين وسياسيتين متمايزتين

يتمثل التحول الأعظم الذي نشهده الأسواق حالياً في نهاية بيئة التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المتدنية التي سادت عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد أسفر هذا التحول عن 3 تغيرات جوهرية جعلت استراتيجيات الاستثمار التقليدية غير مجدية.



«الوطني للثروات»: إستراتيجيات الاستثمار التقليدية أصبحت غير مجدية

التوترات الجيوسياسية عامل رئيس لبناء المحافظ الاستثمارية

الاستثمار في عالم منقسم

يشير التحول الجيوسياسي والتكنولوجي إلى ضرورة اعتماد نهج استثماري جديد، إذ أن الاعتماد على استراتيجية «امتلاك السوق بالكامل» قد يواجه تحديات متزايدة في عالم متسم بالانقسام. في هذا الواقع، غالباً ما تتحقق العوائد المرتفعة من خلال رهانات مدروسة عالية الكفاءة، والاستثمار في الأبطال الوطنيين (الشركات الضرورية لامن الدول واقتصاداتها - National Champions)، إضافة إلى التركيز على الأصول الحقيقية. فمع تغير قواعد الاستثمار، أصبح الفهم الجيوسياسي لا يقل أهمية عن تحليل القوائم المالية. وقد يدرك المستثمر الناضج أن الانقسام العالمي ليس مجرد مصدر للمخاطر، بل قد يشكل فرصة جديدة للنمو.



ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي السيادي. لم تعد الدول تكفي بالاعتماد على عمالة التكنولوجيا الأجنبية بل تسارع إلى بناء منظومات ذكاء اصطناعي محلية متكاملة، تضمن سيادة البيانات وتعزز الأمن الوطني. وقد أدى ذلك إلى موجة استثمار ضخمة في البنية التحتية حيث لم تعد الاستثمارات تقتصر على شركات اشباه الموصلات بل امتدت إلى الجانب المادي للذكاء الاصطناعي مثل مشغلي مراكز البيانات، وأنظمة التدريب، والعقارات المتخصصة. وفي الوقت ذاته، فإن الطلب الهائل على الطاقة الناتج عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل قطاع المرافق العامة. فما كان يُنظر إليه سابقاً قطاع دفاعي منخفض النمو، أصبح اليوم محركاً أساسياً للنمو. وقد أسهم هذا التحول بشكل خاص في إحياء قطاع الطاقة النووية في ظل سعي الحكومات إلى مصادر طاقة مستقرة ومنخفضة الانبعاثات. قادرة على دعم الاحمال التشغيلية الضخمة للذكاء الاصطناعي.

صعود دول «حلقة الوصل العالمية»

مع تزايد فكة الارتباط التكنولوجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، لا يخفي النشاط التجاري العالمي بل يعاد توجيهه. وقد أدى ذلك إلى بروز ما يُعرف بـ«اقتصادات الربط» مثل الهند وفيتنام والمكسيك، وهي دول تحافظ على قدر من الحياد الاستراتيجي. تلعب هذه الدول دور الجسور الحيوية بين الكتلتان المتنافستين. حيث تستضيف في آن واحد أنشطة تصنيع غربية وشرقية. ما يجعلها عناصر محورية في سلاسل الإمداد العالمية الجديدة.

بالنسبة للمستثمرين، توفر هذه المناطق فرصة للاستفادة من النمو العالمي دون الاضطرار إلى الانحياز إلى طرف في الصراع الجيوسياسي القائم. فهي تمثل نقاط الارتباط الرئيسية في خريطة التجارة العالمية الجديدة. حيث يمر عبرها جزء كبير من تدفقات السلع ورؤوس الأموال.

نهاية حقبة المال السهل... وبداية عصر الأسواق المجزأة

الاقتصاد العالمي يشهد انقساماً متزايداً إلى كتلتان اقتصادية

الصعود يتطلب التحول لأصول تمتص الصدمات الجيوسياسية

بالنضج وتوفر هذه «الأصول الحقيقية» مستوى ملموساً من الحماية. بغض عن كثير من الأحيان ما باتت توفره السنوات الحكومية في الرحلة الراهنة.

ثانياً - طفرة الائتمان الخاص:

مع ازدياد تحفظ البنوك التقليدية. برز الإقراض الخاص كنسخة حديثة من الاستثمار في أدوات الدخل الثابت. وغالباً ما تتميز هذه القروض بأسعار فائدة متغيرة، ما يساعد على الحفاظ على قوة العوائد حتى في ظل رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة لمكافحة التضخم.

البنية التحتية السيادية

في هذه المرحلة الجديدة، حلت السياسات الحكومية محل توجهات المستهلكين كحرك رئيسي للأسواق. فالتشريعات والبرامج الوطنية باتتاً تخلقان جيوب نمو شبه مضمونة

1 - ارتفاع أسعار الفائدة:

انتهى عصر المال المجاني ما يعني أن الشركات التي كانت تعتمد في بقائها على التمويل الرخيص أصبحت تواجه ضغوطاً حقيقية وصعوبات متزايدة.

2 - ضغوط تضخمية مستمرة:

إن التوجه لإعادة توطين الصناعات داخل الدول (إعادة التصنيع محلياً) إلى جانب ارتفاع تكاليف العمالة يشير إلى خروج نادم من حقبة التكاليف المنخفضة التي ميزت العقدين الماضيين.

3 - الانقسام الجيوسياسي:

يشهد الاقتصاد العالمي انقساماً متزايداً إلى كتلتان اقتصادية وسياسية متنافرتين، تُعَلِي من أولوية أمن سلاسل الإمداد على حساب الكفاءة السعرية المطلقة.

التنوع الاستثماري

وأما التقرير أنه لفترة طويلة كانت المحفظة التقليدية بنسبة 60% أسهم و40% سندات هي المعيار الذهبي في عالم الاستثمار. لكن العلاقة الأساسية التي دعمت هذه الاستراتيجية لم تعد قائمة بالقوة التي كانت فيها سابقاً. تاريخياً، عندما كانت الأسواق تتراجع وتنخفض أسعار الأسهم، كانت السندات تؤدي دور الملاذ الآمن وترتفع قيمتها. أما اليوم، فقد أصبح التضخم أحد أبرز المخاطر. وعند ارتفاعه، غالباً ما تتراجع كل من الأسهم والسندات في الوقت نفسه، ما يترك المستثمر دون شبكة أمان حقيقية. وأوضح التقرير أن القدرة على الصمود اليوم أصبحت تتطلب التحول نحو أصول قادرة على امتصاص الصدمات الجيوسياسية ومن أبرزها:

أولاً - البنية التحتية كملاذ آمن جديد:

تمثل الأصول الأساسية مثل شبكات الكهرباء وأنظمة المياه، ومراكز النقل مصادر دخل مستقرة ومرتبطة

قالت مجموعة الوطني للثروات إنه على مدى عقدين من الزمن، عمل المستثمرون تحت راية العولة للفرطة واتسمت تلك الحقبة بإيمان واسع بأن الاقتصاد العالمي يتطور نحو منظومة مترابطة بانسيابية عالية يمكن التنبؤ بمساراتها بدرجة كبيرة. وفي هذا السياق، كان يُنظر إلى التوترات الجيوسياسية على أنها مؤقتة وغير مؤثرة مقارنة بزخم النمو الناتج عن

انخفاض أسعار الفائدة، اليوم انهار هذا النموذج بالكامل، وانتقلنا من مرحلة كان التركيز فيها على تعظيم الكفاءة إلى مرحلة أصبح فيها تعزيز المخانة والقدرة على الصمود هو الهدف الأساسي. ولم تعد التوترات الجيوسياسية عاملاً ثانوياً يمكن تجاهله، بل أصبحت العنصر الرئيسي الذي يجب من خلاله بناء المحافظ الاستثمارية الحديثة.

وأشارت للجموعة ضمن تقارير قيادة الفكر إلى أنه يتمثل التحول الأعمق الذي تشهده الأسواق حالياً في نهاية بيئة التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المنخفضة التي سادت عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وقد أسفر هذا التحول عن ثلاثة تغيرات جوهرية جعلت استراتيجيات الاستثمار التقليدية غير مجدية:

المرحلة الحالية أصبح تعزيز المتانة والقدرة على الصمود فيها الهدف الأساسي

«الوطني للثروات»: التوترات الجيوسياسية.. عامل رئيسي لبناء محفظة استثمارية حديثة

ما يجعلها عناصر محورية في سلاسل الإمداد العالمية الجديدة. وبالنسبة للمستثمرين، توفر هذه المناطق فرصة للاستفادة من النمو العالمي دون الاضطرار إلى الانخراط في الصراع الجيوسياسي القائم، فهي تمثل نقاط الارتباط الرئيسية في خريطة التجارة العالمية الجديدة، حيث يمر عبرها جزء كبير من تدفقات السلع وروؤس الأموال.

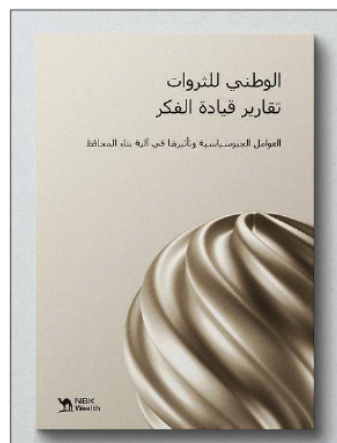
الخلاصة: الاستثمار في عالم متغير
ويذكر تقرير «الوطني للثروات» أن هذا التحول الجيوسياسي والتكنولوجي يشير إلى ضرورة اعتماد نهج استثماري جديد، إذ إن الاعتماد على إستراتيجية «امتلاك السوق بالكامل» قد يواجه تحديات متزايدة في عالم متغير بالانقسام. وفي هذا الواقع، غالباً ما تتحقق العوائد المرتفعة من خلال رهانات مدروسة عالية الفائدة، والاستثمار في الأبطال الوطنيين (الشركات الضرورية لأمم الدول واقتصاداتها)، (National Champions)، بالإضافة إلى التركيز على الأصول الحقيقية. فمع تغير قواعد الاستثمار، أصبح الفهم الجيوسياسي لا يقل أهمية عن تحليل القوائم المالية، وقد برز العنصر ليس مصدر للصمود، بل قد يشكل فرصة جديدة للنمو.

وقد أدى ذلك إلى موجة استثمار ضخمة في البنية التحتية، حيث لم تعد الاستثمارات تقتصر على شركات أشباه الموصلات، بل امتدت إلى الجانب المادي للذكاء الاصطناعي، مثل مشغلي مراكز البيانات، وانظمة التبريد، والعقارات المتخصصة. وفي الوقت ذاته، فإن الطلب الهائل على الطاقة الناتج عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل قطاع المرافق العامة. فما كان ينظر إليه سابقاً كقطاع دفاعي متخفّض النمو أصبح اليوم محركاً أساسياً للنمو. وقد أسهم هذا التحول بشكل خاص في إحياء قطاع الطاقة النووية، في ظل سعي الحكومات إلى مصادر طاقة مستقرة ومنخفضة الانبعاثات، قادرة على دعم الاحتمال التشغيلية الضخمة للذكاء الاصطناعي.

صعود دول «حلف الوهل العالمية»
ومع تزايد فك الارتباط التكنولوجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، لا يخفي النشاط التجاري العالمي بل يعاد توجيهه. وقد أدى ذلك إلى بروز ما يعرف باقتصادات الريب، مثل الهند وفيتنام والمكسيك، وهي دول تحافظ على قدر من الحياد الاستراتيجي. وتلعب هذه الدول دور الجسور الحيوية بين الكتلتين المتنافستين، حيث تستضيف في آن واحد أنشطة تصنيع غربية وشرقية،



للإطلاع على بيان إخلاء المسؤولية



استعرض تقرير «قيادة الفكر» الصادر عن مجموعة الوطني للثروات دور العوامل الجيوسياسية كأساس لبناء المحفظة الاستثمارية، حيث أشار إلى أنه على مدى عقدين من الزمن عمل المستثمرون تحت راية العولة المفرطة، واتسمت تلك الحقبة بإيمان واسع بأن الاقتصاد العالمي يتطور نحو منظومة مترابطة بالنسبائية عالية يمكن التنبؤ بمساراتها بدرجة كبيرة. وفي هذا السياق كان ينتظر إلى التوترات الجيوسياسية على أنها مؤقتة وغير مؤثرة، مقارنة بزمخ النمو الناتج عن انخفاض أسعار الفائدة. اليوم انهار هذا النموذج بالكامل، وانتقلنا من مرحلة كان التركيز فيها على تعظيم الكفاءة إلى مرحلة أصبح فيها تعزيز المتانة والقدرة على الصمود هو الهدف الأساسي. ولم تعد التوترات الجيوسياسية عاملاً ثانوياً يمكن تجاهله، بل أصبحت العنصر الرئيسي الذي يجب من خلالها بناء المحفظة الاستثمارية الحديثة.

مقاربة جديدة للتنويع الاستثماري
ولفت تقرير «الوطني للثروات» إلى أنه لفترة طويلة كانت المحفظة التقليدية بنسبة 60٪ أسهم و 40٪ سندات هي المعيار الذهبي في عالم الاستثمار، لكن العلاقة الأساسية التي دعمت هذه الإستراتيجية لم تعد قائمة بالقوة التي كانت فيها سابقاً. تاريخياً، عندما كانت الأسواق تتراجع وتنخفض أسعار الأسهم كانت السندات تؤدي دور الملاذ الآمن وترتفع قيمتها. أما اليوم، فقد أصبح

التضخم أحد أبرز المخاطر، وعند ارتفاعه غالباً ما تتراجع كل من الأسهم والسندات في الوقت نفسه، ما يترك المستثمر دون شبكة أمان حقيقية. وأصبحت القدرة على الصمود اليوم تتطلب التحول نحو أصول قادرة على امتصاص الصدمات الجيوسياسية، ومن أبرزها:

● طفرة الائتمان الخاص مع ازدياد تحفظ البنوك التقليدية برز الإقراض الخاص

كنسخة حديثة من الاستثمار في أدوات الدخل الثابت، وغالباً ما تتميز هذه القروض بأسعار فائدة متغيرة، ما يساعد في الحفاظ على قوة العوائد حتى في ظل رفع البنوك المركزية أسعار الفائدة للتضخم.

التحول نحو البنية التحتية السيادية
وفي هذه المرحلة الجديدة حلت السياسات الحكومية

أفادت أن التوترات الجيوسياسية باتت عدسة بناء محافظ الاستثمار «الوطني للثروات»: الضغوط تواجه الشركات المعتمدة على التمويل الرخيص

الثابت، وغالباً ما تتميز هذه القروض بأسعار فائدة متغيرة، ما يساعد الحفاظ على قوة العوائد حتى في ظل رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة لمكافحة التضخم.

ولفت التقرير إلى أن السياسات الحكومية حلت محل توجهات المستهلكين كمحرك رئيسي للأسواق. فالتشريعات والبرامج الوطنية باتت تخلق جيوب نمو شبه مضمونة، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي السيادي.

وأضاف أن الدول لم تعد تكتفي بالاعتماد على عمالة التكنولوجيا الأجانب، بل تسارع إلى بناء منظومات ذكاء اصطناعي محلية متكاملة، تضمن سيادة البيانات وتعزز الأمن الوطني. وقد أدى ذلك لموجة استثمار ضخمة في البنية التحتية، حيث لم تعد الاستثمارات تقتصر على شركات أشباه الموصلات، بل امتدت إلى الجانب المادي للذكاء الاصطناعي.

وأشار التقرير إلى أن الطلب الهائل على الطاقة الناتج عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل قطاع المرافق العامة. ومع تزايد فك الارتباط التكنولوجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، لا يخفي النشاط التجاري العالمي، بل يعاد توجيهه. وقد أدى ذلك إلى بروز ما يُعرف بـ «اقتصادات الربط»، مثل الهند وفيتنام والمكسيك، وهي دول تحافظ على قدر من الحياد الاستراتيجي، وبالنسبة للمستثمرين، توفر هذه المناطق فرصة للاستفادة من النمو العالمي دون الاضطرار إلى الانحياز إلى طرف في الصراع الجيوسياسي. ولفت التقرير إلى أن هذا التحول الجيوسياسي والتكنولوجي يشير إلى ضرورة اعتماد نهج استثماري جديد، إذ إن الاعتماد على إستراتيجية «امتلاك السوق بالكامل» قد يواجه تحديات متزايدة في عالم متسم بالانقسام. في هذا الواقع، غالباً ما تتحقق العوائد المرتفعة من خلال رهانات مدروسة عالية القناعة، والاستثمار في الأبطال الوطنيين (الشركات الضرورية لأمن الدول واقتصاداتها)، بالإضافة إلى التركيز على الأصول الحقيقية.

**البنية التحتية ملاذ آمن جديد
قادر على امتصاص الصدمات**



على حساب الكفاءة السعيرية المطلقة. وأضاف التقرير أنه ولفترة طويلة، كانت المحفظة التقليدية بنسبة 60% أسهم و40% سندات هي المعيار الذهبي في عالم الاستثمار، لكن العلاقة الأساسية التي دعمت هذه الإستراتيجية لم تعد قائمة بالقوة التي كانت فيها سابقاً. تاريخياً، عندما كانت الأسواق تتراجع وتنخفض أسعار الأسهم، كانت السندات تؤدي دور الملاذ الآمن وترتفع قيمتها. أما اليوم، فقد أصبح التضخم أحد أبرز المخاطر وعند ارتفاعه، غالباً ما تتراجع كل من الأسهم والسندات في الوقت نفسه، ما يترك المستثمر دون شبكة أمان حقيقية.

ولفت التقرير إلى أن القدرة على الصمود اليوم أصبحت تتطلب التحول نحو أصول قادرة على امتصاص الصدمات الجيوسياسية، ومن أبرزها: البنية التحتية كملاذ آمن جديد حيث تمثل الأصول الأساسية مثل شبكات الكهرباء، وأنظمة المياه، ومراكز النقل مصادر دخل مستقرة ومرتبطة بالتضخم. وتوفر هذه «الأصول الحقيقية» مستوى ملموساً من الحماية، يفوق في كثير من الأحيان ما باتت توفره السندات الحكومية. وأوضح أنه مع ازدياد تحفظ البنوك التقليدية، برز الإقراض الخاص كنسبة حديثة من الاستثمار في أدوات الدخل

أفادت شركة الوطني للثروات أنه على مدى عقدين من الزمن، عمل المستثمرون تحت راية العولمة المفرطة واتسمت تلك الحقبة بإيمان واسع بأن الاقتصاد العالمي يتطور نحو منظومة مترابطة بانسيابية عالية يمكن التنبؤ بمساراتها بدرجة كبيرة. وأوضحت الشركة في تقرير ضمن سلسلة قيادة الفكر أنه كان يُنظر إلى التوترات الجيوسياسية على أنها مؤقتة وغير مؤثرة، مقارنة بزخم النمو الناتج عن انخفاض أسعار الفائدة. اليوم، انهار هذا النموذج بالكامل، وانتقلنا من مرحلة كان التركيز فيها على تعظيم الكفاءة إلى مرحلة أصبح فيها تعزيز المنانة والقدرة على الصمود هو الهدف الأساسي.

وأضاف التقرير أن التوترات الجيوسياسية عامل ثانوي يمكن تجاهله، بل أصبحت العدسة الرئيسية التي يجب من خلالها بناء المحافظ الاستثمارية الحديثة، موضحاً أن نهاية حقبة المال السهل وبداية عصر الأسواق المجزأة يمثل التحول الأعمق الذي تشهده الأسواق حالياً في نهاية بيئة التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المتدنية التي سادت عقب الأزمة المالية العالمية في 2008، وقد أسفر هذا التحول عن 3 تغيرات جوهرية جعلت إستراتيجيات الاستثمار التقليدية غير مجدية.

ولفت التقرير إلى أن أول متغير يتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، حيث انتهى عصر المال المجاني، ما يعني أن الشركات التي كانت تعتمد في بقائها على التمويل الرخيص أصبحت تواجه ضغوطاً حقيقية وصعوبات متزايدة. وأوضح أن المتغير الثاني يتمثل في استمرار الضغوط التضخمية، إذ يشير التوجه لإعادة توطين الصناعات داخل الدول (إعادة التصنيع محلياً) إلى جانب ارتفاع تكاليف العمالة، إلى خروج دائم من حقبة التكاليف المنخفضة التي ميزت العقدين الماضيين.

أما المتغير الثالث فيتجلى في الانقسام الجيوسياسي حيث يشهد الاقتصاد العالمي انقساماً متزايداً إلى كتلتان اقتصادية وسياسية متميزتين، تعلي من أولوية أمن سلاسل الإمداد



تقرير "الوطنية" للثروات عن العوامل الجيوسياسية

نهج استثماري جديد إذ إن الاعتماد على استراتيجية "امتلاك السوق بالكامل" قد يواجه تحديثات متزايدة في عالم متسم بالانقسام. في هذا الوقت، غالباً ما تتحقق الموائد المرتفعة من خلال رهانات مدروسة عالية الفائدة، والاستثمار في الأبطال الوطنيين (الشركات الضرورية لأمن الدول واقتصاداتها - National Champions)، بالإضافة إلى التركيز على الأصول الحقيقية.

بيان إخلاء المسؤولية

المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها أو استخلاصها من مصادر تعتمد شركة الوطن للاستثمار بأنها موثوقة دون أن تقوم بالتحقق من دقة أو اكتمال تلك المصادر بشكل مستقل.

وبرأي الوطن للثروات أن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير صحيحة وكاملة، إلا أن الوطن للثروات لا تقدم أية تعهدات أو ضمانات، صريحة كانت أم ضمنية، بشأن دقة أو اكتمال المحتوى.

في تقارير "قيادة الفكر" "الوطني للثروات": العوامل الجيوسياسية أساس لبناء المحافظ الاستثمارية

رئيسي للأسواق. فالتشريعات والبرامج الوطنية باتت تخلق جيوب نمو شبه مضمونة، لاسيما في مجال الذكاء الاصطناعي السيادي. لم تعد الدول تكفي بالاعتماد على عمالة التكنولوجيا الأجنبي، بل تسارع إلى بناء منظومات ذكاء اصطناعي محلية متكاملة، تضمن سيادة البيانات وتعزز الأمن الوطني.

وقد أدى ذلك إلى موجة استثمار ضخمة في البنية التحتية، حيث لم تعد الاستثمارات تقتصر على شركات لشباه المواصلات، بل امتدت إلى الجانب المادي للذكاء الاصطناعي، مثل مشغلي مراكز البيانات، وأنظمة التبريد، والعقارات المتخصصة. وفي الوقت ذاته، قلّ الطلب الهائل على الطاقة الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي بعيد تشكيل قطاع المرافق العامة. فما كان يُنظر إليه سابقاً كقطاع دفاعي منخفض للنمو، أصبح اليوم محركاً أساسياً للنمو. وقد أسهم هذا التحول بشكل خاص في إحياء قطاع الطاقة النووية، في ظل سعي الحكومات إلى مصادر طاقة مستقرة ومنخفضة الانبعاثات، قادرة على دعم الأعمال التشغيلية الضخمة للذكاء الاصطناعي.

صعود دول "حلقة الوصل العالمية"

مع تزايد فك الارتباط التكنولوجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، لا يخفى النشاط التجاري العالمي، بل يعاد توجيهه. وقد أدى ذلك إلى بروز ما يُعرف بـ "اقتصادات الربط"، مثل الهند و فيتنام والمكسيك، وهي دول تحافظ على قدر من الحياد الاستراتيجي. تلعب هذه الدول دور الجسور الحيوية بين الكتلتين المتنافستين. بالنسبة للمستثمرين، توفر هذه المناطق فرصة للاستفادة من النمو العالمي دون الاضطرار إلى الانخياز إلى طرف من الصراع الجيوسياسي القائم. فهي تمثل نقاط الارتباط الرئيسية في خريطة التجارة العالمية الجديدة، حيث يمر عبرها جزء كبير من تدفقات السلع ورووس الأموال.

الخلاصة: الاستثمار في عالم منقسم

يشير هذا التحول الجيوسياسي والتكنولوجي إلى ضرورة اعتماد

يشهد الاقتصاد العالمي انقساماً متزايداً إلى كتلتين اقتصاديتين وسياسيتين متميزتين، تُعَلَى من أولوية أمن سلاسل الإمداد على حساب الكفاءة السعرية المطلقة.

مقاربة جديدة للتنويع الاستثماري

لفترة طويلة، كانت المحفظة التقليدية بنسبة 60٪ أسهم و 40٪ سندات هي المعيار الذهبي في عالم الاستثمار، لكن العلاقة الأساسية التي دعمت هذه الاستراتيجية لم تعد قائمة بالقوة التي كانت فيها سابقاً. تاريخياً، عندما كانت الأسواق تتراجع وتنخفض أسعار الأسهم، كانت السندات تروي دور الملاذ الآمن وترتفع قيمتها. أما اليوم، فقد أصبح التضخم أحد أبرز المخاطر. وعند ارتفاعه، غالباً ما تتراجع كل من الأسهم والسندات في الوقت نفسه، ما يترك المستثمر دون شبكة أمان حقيقية.

أصبحت القدرة على الصمود اليوم تتطلب التحول نحو أصول قادرة على امتصاص الصدمات الجيوسياسية، ومن أبرزها:

- البنية التحتية كملاذ آمن جديد
- الأصول الأساسية مثل شبكات الكهرباء وأنظمة المياه، ومراكز النقل مصادر دخل مستقرة ومرتبطة بالتضخم. وتوفر هذه "الأصول الحقيقية" مستوى ملموساً من الحماية، يخفف في كثير من الأحيان ما باتت توفره السندات الحكومية في المرحلة الراهنة.

ظفرة الائتمان الخاص

مع ازدياد تحفظ البنوك التقليدية، برز الإقراض الخاص كنسبة حديثة من الاستثمار في أدوات الدخل الثابت. وغالباً ما تتميز هذه القروض بأسعار فائدة متغيرة، ما يساعد على الحفاظ على قوة الموائد حتى في ظل رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة لمكافحة التضخم.

التحول نحو البنية التحتية السيادية

حلت السياسات الحكومية محل توجهات المستثمرين كمحرك

على مدى عقدين من الزمن، عمل المستثمرون تحت راية العولمة المفرطة، واتسمت تلك الحقبة بإيمان واسع بأن الاقتصاد العالمي يتطور نحو منظومة مترابطة بانسيابية عالية يمكن التنبؤ بمسارها بدرجة كبيرة. وفي هذا السياق، كان يُنظر إلى التغيرات الجيوسياسية على أنها مؤقتة وغير مؤثرة، مقارنة بزخم النمو الناتج عن انخفاض أسعار الفائدة. اليوم انهار هذا النموذج بالكامل، وانتقلنا من مرحلة كان التركيز فيها على تعظيم الكفاءة إلى مرحلة أصبح فيها تعزيز المتانة والقدرة على الصمود هو الهدف الأساسي. ولم تعد التغيرات الجيوسياسية عاملاً ثانوياً يمكن تجاهله، بل أصبحت العنصر الرئيسية التي يجب من خلالها بناء المحافظ الاستثمارية الحديثة.

نهاية حقبة المال السهل وبداية عصر الأسواق المجزأة

يتمثل التحول الأعمق الذي تشهده الأسواق حالياً في نهاية بيئة التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المتدنية التي سادت عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد أسفر هذا التحول عن ثلاثة تغيرات جوهرية جعلت استراتيجيات الاستثمار التقليدية غير مجدية.

1. ارتفاع أسعار الفائدة.
- انتهى عصر المال المجاني، ما يعني أن الشركات التي كانت تعتمد في بقائها على التمويل الرخيص أصبحت تواجه ضغوطاً حقيقية وصعوبات متزايدة.

2. ضغوط تضخمية مستمرة.
- إن الجوجة لإعادة توطين الصناعات داخل الدول (إعادة التصنيع محلياً) إلى جانب ارتفاع تكاليف العمالة، يشير إلى خروج دائم من حقبة التكاليف المنخفضة التي ميزت العقدين الماضيين.

3. الانقسام الجيوسياسي.

NBK Wealth Thought Leadership

Geopolitics as the foundation of portfolio construction

KUWAIT: For two decades, investors operated under the banner of hyper-globalization. This era was defined by a core belief: the world was becoming a seamlessly connected, predictable marketplace. In this environment, geopolitical tension was dismissed as “noise”, a temporary distraction from the march of efficiency and low-interest-rate growth. Today, that paradigm has collapsed. We have moved from an era of maximizing efficiency to one of ensuring resilience. Geopolitics is no longer a minor consideration; it is the primary lens through which modern portfolios must be constructed.

The end of easy money and the birth of fragmentation

The most profound shift is the end of the low-inflation, low-interest-rate environment that followed the 2008 global financial crisis. This change has introduced three major shifts that make old investment playbooks obsolete:

1. **Higher interest rates:** The era of “free money” is over, which means companies that survived only on cheap debt are now struggling.
2. **Persistent inflationary pressure:** The drive to bring manufacturing back home (“reshoring”) and the rising cost of labor signal a permanent departure from the low-cost era of the 2010s.
3. **Geopolitical fragmentation:** The global economy is fracturing into distinct blocs. These blocs prioritize supply chain security over absolute price efficiency.

A new approach to diversification

The classic 60/40 portfolio, 60 percent equities and 40 percent bonds, was the industry gold standard for decades. However, the fundamental correlation that supported this strategy is broken. Histori-



cally, when equities fell, bonds rose. Today, inflation is one of the primary risks. When it spikes, both equities and bonds often decline in tandem, leaving investors without a safety net.

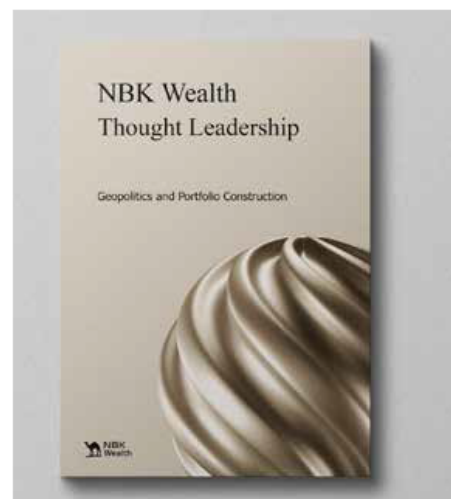
Resilience now requires moving toward assets that can absorb geopolitical friction:

- **Infrastructure as the new safe haven:** Essential assets like power grids, water systems, and transport hubs provide steady, inflation-linked income. These “real assets” offer meaningful protection that government bonds now provide to a lesser extent.
- **The private credit boom:** As traditional banks become more cautious, private lending has emerged as a modern version of fixed income investing. These loans often feature floating interest rates, ensuring returns remain robust even as central banks raise rates to fight inflation.

The shift to critical infrastructure

In this new era, government policy has replaced consumer trends as the primary market driver. National mandates are creating pockets of guaranteed growth, particularly in Sovereign AI. Nations are no longer content to rely on foreign tech giants; they are racing to build domestic, end-to-end AI frameworks to ensure data residency and national security.

This has triggered a massive infrastructure surge. Investment is flowing beyond semiconductor manufacturers and into the “physicality” of AI: data center operators, cooling systems, and specialized real estate. Furthermore, the immense power demands of AI are transforming the utilities sector. What was once a historically low-growth, defensive part of a portfolio is now a high-growth engine. This shift has specifically revived the nuclear power sector, as governments seek consistent, low-carbon energy capable of supporting massive AI workloads.



The rise of the “Global Link” nations

As the United States and China increasingly decouple their technological and economic alliances, trade is not disappearing; it is being rerouted. This has given rise to “Connector Economies”, nations such as India, Vietnam, and Mexico, which maintain strategic neutrality. These countries serve as vital bridges between competing power blocs, hosting Western and Eastern manufacturing side-by-side.

For investors, these regions offer a way to capture global growth without being forced to “pick a side” in the ongoing geopolitical rivalry. They represent the essential bottlenecks of the new global trade map.

Key takeaway: Investing in a divided world

This shifting geopolitical and technological landscape suggests a need for a different investment approach. Simply “owning the whole market” may face new challenges. In a fragmented world, high returns are often observed in high-conviction choices involving “National Champions”, companies essential to a country’s security, and Real Assets. The rules seem to be redrawing; understanding the geopolitical “why” may now be as vital as analyzing a balance sheet. Disciplined investors might recognize that fragmentation is not just a risk, it could be a new source of growth.

NBK Wealth: Geopolitics & portfolio construction

Geopolitics as the Foundation of Portfolio Construction

For two decades, investors operated under the banner of hyper-globalization. This era was defined by a core belief: the world was becoming a seamlessly connected, predictable marketplace. In this environment, geopolitical tension was dismissed as "noise", a temporary distraction from the march of efficiency and low-interest-rate growth. Today, that paradigm has collapsed. We have moved from an era of maximizing efficiency to one of ensuring resilience. Geopolitics is no longer a minor consideration; it is the primary lens through which modern portfolios must be constructed.

The End of Easy Money and the Birth of Fragmentation

The most profound shift is the end of the low-inflation, low-interest-rate environment that followed the 2008 Global Financial Crisis. This change has introduced three major shifts that make old investment playbooks obsolete:

1. **Higher Interest Rates:** The era of "free money" is over, which means companies that survived only on cheap debt are now struggling.
2. **Persistent Inflationary Pressure:** The drive to bring manufacturing back home ("reshoring") and the rising cost of labor signal a permanent departure from the low-cost era of the 2010s.
3. **Geopolitical Fragmentation:** The global economy is fracturing into distinct blocs. These blocs prioritize supply chain security over absolute price efficiency.

A New Approach to Diversification
The classic 60/40 portfolio, 60% equities and 40% bonds, was the industry gold standard for decades. However, the fundamental correlation that supported this strategy is broken. Historically, when equities fell, bonds rose. Today, inflation is one of the primary risks. When it spikes, both equities and bonds often decline in tandem, leaving investors without a safety net.

Resilience now requires moving toward assets that can absorb geopolitical friction:

- **Infrastructure as the New Safe Haven:** Essential assets like power grids, water systems, and transport hubs provide steady, inflation-linked income. These "real assets" offer meaningful protection that government bonds now provide to a lesser extent.
- **The Private Credit Boom:** As traditional banks become more cautious, private lending has emerged as a modern version of fixed income investing. These loans often feature floating interest rates, ensuring returns remain robust even as central banks raise rates to fight inflation.

The Shift to Critical Infrastructure

In this new era, government policy has replaced consumer trends as the primary market driver. National mandates are creating pockets of guaranteed



growth, particularly in Sovereign AI. Nations are no longer content to rely on foreign tech giants; they are racing to build domestic, end-to-end AI frameworks to ensure data residency and national security.

This has triggered a massive infrastructure surge. Investment is flowing beyond semiconductor manufacturers and into the "physicality" of AI: data center operators, cooling systems, and specialized real estate. Furthermore, the immense power demands of AI are transforming the utilities sector. What was once a historically low-growth, defensive part of a portfolio is now a high-growth engine. This shift has specifically revived the nuclear power sector, as governments seek consistent, low-carbon energy capable of supporting massive AI workloads.

The Rise of the "Global Link" Nations

As the United States and China increasingly decouple their technological and economic alliances, trade is not disappearing; it is being rerouted. This has given rise to "Connector Economies", nations such as India, Vietnam, and Mexico, which maintain strategic neutrality.

These countries serve as vital bridges between competing power blocs, hosting Western and Eastern manufacturing side-by-side.

For investors, these regions offer a way to capture global growth without being forced to "pick a side" in the ongoing geopolitical rivalry. They represent the essential bottlenecks of the new global trade map.

Key Takeaway: Investing in a Divided World

This shifting geopolitical and technological landscape suggests a need for a different investment approach. Simply "owning the whole market" may face new challenges. In a fragmented world, high returns are often observed in high-conviction choices involving "National Champions", companies essential to a country's security, and Real Assets. The rules seem to be redrawing; understanding the geopolitical "why" may now be as vital as analyzing a balance sheet. Disciplined investors might recognize that fragmentation is not just a risk, it could be a new source of growth.

Regional Coverage

25 Jan 2026





«الوطني للثروات»: الضغوط تواجه الشركات المعتمدة على التمويل الرخيص

- البنية التحتية ملاذ آمن جديد قادر على امتصاص الصدمات

أفادت شركة الوطني للثروات أنه على مدى عقدين من الزمن، عمل المستثمرون تحت راية العولمة المفرطة واتسمت تلك الحقبة بإيمان واسع بأن الاقتصاد العالمي يتطور نحو منظومة مترابطة بانسيابية عالية يمكن التنبؤ بمساراتها بدرجة كبيرة.

وأوضحت الشركة في تقرير ضمن سلسلة قيادة الفكر أنه كان يُنظر إلى التوترات الجيوسياسية على أنها مؤقتة وغير مؤثرة، مقارنة بزخم النمو الناتج عن انخفاض أسعار الفائدة. اليوم انهار هذا النموذج بالكامل، وانتقلنا من مرحلة كان التركيز فيها على تعظيم الكفاءة إلى مرحلة أصبح فيها تعزيز المتانة والقدرة على الصمود هو الهدف الأساسي.

وأضاف التقرير أن التوترات الجيوسياسية عامل ثانوي يمكن تجاهله، بل أصبحت العدسة الرئيسية التي يجب من خلالها بناء المحافظ الاستثمارية الحديثة، موضحاً أن نهاية حقبة المال السهل وبداية عصر الأسواق المجزأة يتمثل التحول الأعماق الذي تشهده الأسواق حالياً في نهاية بيئة التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المتدنية التي سادت عقب الأزمة المالية العالمية في 2008، وقد أسفر هذا التحول عن 3 تغيّرات جوهرية جعلت إستراتيجيات الاستثمار التقليدية غير مجدية.

ولفت التقرير إلى أن أول متغير يتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، حيث انتهى عصر المال المجاني، ما يعني أن الشركات التي كانت تعتمد في بقائها على التمويل الرخيص أصبحت تواجه ضغوطاً حقيقية وصعوبات متزايدة.

وأوضح أن المتغير الثاني يتمثل في استمرار الضغوط التضخمية، إذ يشير التوجه لإعادة توطين الصناعات داخل الدول (إعادة التصنيع محلياً) إلى جانب ارتفاع تكاليف العمالة، إلى خروج دائم من حقبة التكاليف المنخفضة التي ميزت العقدين الماضيين.

أما المتغير الثالث فيتمثل في الانقسام الجيوسياسي حيث يشهد الاقتصاد العالمي انقساماً متزايداً إلى كتلتا اقتصادية وسياسية متمايزة، تُعطي من أولوية أمن سلاسل الإمداد على كفاءة السعيرة المطلقة.

وأضاف التقرير أنه ولفترة طويلة، كانت المحفظة التقليدية بنسبة 60% أسهم و40% سندات هي المعيار الذهبي في عالم الاستثمار، لكن العلاقة الأساسية التي دعمت هذه الإستراتيجية لم تعد قائمة بالقوة التي كانت فيها سابقاً. تاريخياً، عندما كانت الأسواق تتراجع وتنخفض أسعار الأسهم، كانت السندات تؤدي دور الملاذ الآمن وترتفع قيمتها. أما اليوم، فقد أصبح التضخم أحد أبرز المخاطر وعند ارتفاعه، غالباً ما تتراجع كل من الأسهم والسندات في الوقت نفسه، ما يترك المستثمر دون شبكة أمان حقيقية.



«الوطني للثروات»: التوترات الجيوسياسية.. عامل رئيسي لبناء محفظة استثمارية حديثة

استعرض تقرير «قيادة الفكر» الصادر عن مجموعة الوطني للثروات دور العوامل الجيوسياسية كأساس لبناء المحافظ الاستثمارية، حيث أشار إلى أنه على مدى عقدين من الزمن عمل المستثمرون تحت راية العولمة المفرطة، واتسمت تلك الحقبة بإيمان واسع بأن الاقتصاد العالمي يتطور نحو منظومة مترابطة بانسيابية عالية يمكن التنبؤ بمساراتها بدرجة كبيرة.

وفي هذا السياق كان ينظر إلى التوترات الجيوسياسية على أنها مؤقتة وغير مؤثرة، مقارنة بزخم النمو الناتج عن انخفاض **أسعار الفائدة**. اليوم انهار هذا النموذج بالكامل، وانتقلنا من مرحلة كان التركيز فيها على تعظيم الكفاءة إلى مرحلة أصبح فيها تعزيز المتانة والقدرة على الصمود هو الهدف الأساسي.

ولم تعد التوترات الجيوسياسية عاملاً ثانوياً يمكن تجاهله، بل أصبحت العدسة الرئيسية التي يجب من خلالها بناء المحافظ الاستثمارية الحديثة.

وأشار التقرير إلى أن التحول الأعظم الذي تشهده الأسواق حالياً يتمثل في نهاية بيئة **التضخم المنخفض** وأسعار الفائدة المتدنية التي سادت عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008. وقد أسفر هذا التحول عن 3 تغييرات جوهرية جعلت إستراتيجيات الاستثمار التقليدية غير مجدية:

1 - ارتفاع أسعار الفائدة:

انتهى عصر المال المجاني، ما يعني أن الشركات التي كانت تعتمد في بقائها على التمويل الرخيص أصبحت تواجه ضغوطاً حقيقية وصعوبات متزايدة.

2 - ضغوط تضخمية مستمرة:

إن التوجه لإعادة توطين الصناعات داخل الدول (إعادة التصنيع محلياً)، إلى جانب ارتفاع تكاليف العمالة، يشير إلى خروج دائم من حقبة التكاليف المنخفضة التي ميزت العقدين الماضيين.

3 - الانقسام الجيوسياسي:



«الوطني للثروات»... تقارير قيادة الفكر العوامل الجيوسياسية وتأثيرها في آلية بناء المحافظ

24 يناير، 2026 / admin

على مدى عقدين من الزمن، عمل المستثمرون تحت راية العولمة المفرطة، واتسمت تلك الحقبة بإيمان واسع بأن الاقتصاد العالمي يتطور نحو منظومة مترابطة بانسيابية عالية يمكن التنبؤ بمساراتها بدرجة كبيرة.

وفي هذا السياق، كان يُنظر إلى التوترات الجيوسياسية على أنها مؤقتة وغير مؤثرة، مقارنة بزخم النمو الناتج عن انخفاض أسعار الفائدة. اليوم انهار هذا النموذج بالكامل، وانتقلنا من مرحلة كان التركيز فيها على تعظيم الكفاءة إلى مرحلة أصبح فيها تعزيز المتانة والقدرة على الصمود هو الهدف الأساسي. ولم تعد التوترات الجيوسياسية عاملاً ثانوياً يمكن تجاهله، بل أصبحت العدسة الرئيسية التي يجب من خلالها بناء المحافظ الاستثمارية الحديثة.

نهاية حقبة المال السهل وبداية عصر الأسواق المجزأة

يتمثل التحول الأعمق الذي تشهده الأسواق حالياً في نهاية بيئة التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المتدنية التي سادت عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد أسفر هذا التحول عن 3 تغييرات جوهرية جعلت استراتيجيات الاستثمار التقليدية غير مجدية:

1 - ارتفاع أسعار الفائدة:

انتهى عصر المال المجاني، ما يعني أن الشركات التي كانت تعتمد في بقائها على التمويل الرخيص أصبحت تواجه ضغوطاً وضغوطاً متزايدة.

2 - ضغوط تضخمية مستمرة:

إن التوجه لإعادة توطين الصناعات داخل الدول (إعادة التصنيع محلياً) إلى جانب ارتفاع تكاليف العمالة، يشير إلى خروج دائم من حقبة التكاليف المنخفضة التي ميزت العقدين الماضيين.

3 - الانقسام الجيوسياسي:

يشهد الاقتصاد العالمي انقساماً متزايداً إلى كتلتين اقتصاديتين وسياسيتين متميزتين، تُعطي من أولوية أمن سلاسل الإمداد على حساب الكفاءة السعرية المطلقة.

الاقتصاد العالمي يشهد انقساماً متزايداً إلى كتلتين اقتصاديتين وسياسيتين متميزتين

مقارنة جديدة للتنويع الاستثماري

لفترة طويلة، كانت المحفظة التقليدية بنسبة 60% أسهم و40% سندات هي المعيار الذهبي في عالم الاستثمار، لكن العلاقة الأساسية التي دعمت هذه الاستراتيجية لم تعد قائمة بالقوة التي كانت فيها سابقاً. تاريخياً، عندما كانت الأسواق تتراجع وتنخفض أسعار الأسهم، كانت السندات تؤدي دور الملاذ الآمن وترتفع قيمتها. أما اليوم، فقد أصبح التضخم أحد أبرز المخاطر. وعند ارتفاعه، غالباً ما تتراجع كل من الأسهم والسندات في الوقت نفسه، ما يترك المستثمر دون شبكة أمان حقيقية.

أصبحت القدرة على الصمود اليوم تتطلب التحول نحو أصول قادرة على امتصاص الصدمات

الجيوسياسية، ومن أبرزها:

• البنية التحتية كملاذ آمن جديد

تمثل الأصول الأساسية مثل شبكات الكهرباء، وأنظمة المياه، ومراكز النقل مصادر دخل مستقرة ومرتبطة بالتضخم. وتوفر هذه «الأصول الحقيقية» مستوى ملموساً من الحماية، يفوق في كثير من الأحيان ما باتت توفره السندات الحكومية في المرحلة الراهنة.